أثر التغير الاجتماعي على الأسرة الجزائرية

The impact of social change on the Algerian family

أ.د. نسيسة فاطمة الزهراء[1]، ط.د. خلاف دريس[2]

[1] جامعة خميس مليانة، f.nessissa@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجزائر 02، dris.khellaf@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال: 2023-04-11 تاريخ القبول: 2023-04-22 تاريخ النشر: 2023-04-26

ملخص:

تعد الأسرة الخلية الأساسية لبناء المجتمع، كما تعبر نسق من أنساقه، ولها بناء فعال في حماية أفرادها من أي خلل يصيب المجتمع، فأي مجتمع يحاول قدر الإمكان حمايتها من أي تدخل خارجي أو داخلي وذلك للمحافظة على إستقرارها، وهذا الأخير يخدم نظم المجتمع، فإذا صلحت الأسرة صلح أفرادها وصلح المجتمع والعكس صحيح، لكن على الرغم من ذلك يتخلل بعض الأسرى صراعات وخلافات وإنحرافات لبعض أفرادها وهذا ما يحدث خلل في المجتمع، ويحاول المجتمع برمته القضاء على هذه الشوائب التي تطال الأسرة وذلك بالترابط بين أفرادها ونشر الوعي الاجتماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ما سبق نطرح التساؤلات التالية: كيف أثر التغير الاجتماعي على بنية الأسرة الجزائرية؟ وما هي الطرق التي يعتمد عليها المجتمع لحماية الأسرة؟ وما هي السبل التي نتبعها لتستقر الأسرة؟

كلمات مفتاحية: الأسرة، التغير الاجتماعي، الآباء، الأبناء.

Abstract:

The family is the basic cell for building society, as it expresses one of its systems, and it has an effective structure in protecting its members from any defect that befalls society. The family reconciles its members and reconciles the society and vice versa, but despite this, some prisoners permeate conflicts, disagreements and deviations of some of its members, and this is what causes a defect in society. The entire society

is trying to eliminate these impurities that affect the family by linking its members and spreading social awareness through social media through the above. We ask the following questions: How did social change affect the structure of the Algerian family? What are the ways that society relies on to protect the family? What are the ways we follow to settle the family?

Keywords: *family, social change, parents, children.*

1- المؤلف المرسل: أ.د. نسيسة فاطمة الزهراء، **الإيميل:** f.nessissa@univ-dbkm.dz

1. التغيير الاجتماعي وأثره على البنية الأسرية

المجتمع الجزائري شهد عدة تغيرات اجتماعية وثقافية عديدة في الألفية الأخيرة، كل هذه التغيرات مست مختلف بناءاته ، بحيث تعد الأسرة إحدى هذه البناءات الأساسية التي تأثرت بمختلف التحولات من جانب العلاقات الاجتماعية التي لازالت تسود طابع الأسرة الجزائرية من قيم ومعتقدات اجتماعية، فنتج عن هذا التطور عدة مراحل من البناء المستمر، لمواجهة مختلف المشكلات التي خلفها التحول السريع الناجم عن التغير، ومضاعفة كل الجهود للتكيف مع الوضع الجديد ، وحل مختلف الأزمات التي يواجهها المجتمع من خلال مسايرته للنظم المعاصرة وتمسكه بالعادات والتقاليد.

الأمر الذي جعل المجتمع في حالة اللاتوافق مع كل الأصعدة في جميع المستويات، لذلك استمرت الأسرة الجزائرية بالحفاظ على أدوارها للسيطرة على مظاهر التماسك والتواصل الثقافي للقيم والمعايير الاجتماعية في ظل مسايرتها للأوضاع الراهنة بأفكار تقليدية تعود للزمن الماضي، كل هذا ضاعف حجم التوترات العائلية بما فيها العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، في ظل مواجهتهم لمتطلبات العصرنة.

إذ لا بد وفي إطار كل هذه التحولات الحاصلة في البناء الاجتماعي من إيجاد نموذج جديد وعصري: " لكن بدون اللجوء إلى المثال الغربي الذي هو في حد ذاته في أزمة، بل لا بد من تحقيق نوع من الحياة... التي تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التي يواجهها المجتمع، إضافة إلى القيم التي كانت دائما جزءا من شخصيتنا الاجتماعية "[1].

لأنه من المعروف أن التراث الروحي لأية أمة ينطوي على تنظيم جماعي ويعتبر في الوقت نفسه بمثابة الوعاء الذي تنصهر فيه المثل الاجتماعية والمقومات الخلقية التي تضمن للمجتمع كيانه الروحي فهو تراث يحوي جميع القواعد والقوانين والسنن التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقتهم بمجتمعهم" [2].

كل هذا نوع من المسؤولية الاجتماعية ، فالتغيير الذي حصل في البناء الأسري ، هو تغيير في الحجم وليس في الجوهر، بناءا على عملية التأثير المتبادل بين المجتمع ووحدة الأسرة الذي يؤدي إلى تغير في القيم والمعايير المعتمدة "بمعنى أنه على المجتمع أن يتحمل جزءا من مسؤوليته بإعادة النظر في بنائه ألقيمي والأسري، وكل ما يترتب عن ذلك من تأثيرات أساسية وجانبية فما يحدث الآن ما هو إلا انتقال من نمط موسع إلى نمط نووي "[3]، لأنه خفف الأعباء على الأسرة الممتدة ، خاصة مع المكانة الجديدة لأبناء الكبار الذين لهم القدرة على الكسب وتحمل مسؤولية أنفسهم المادية "[4]، كل هذا غير مكانة كل فرد في الأسرة بما في ذلك المرأة، بحيث أصبح مركز الأم واضحا لمنحها السلطة الكافية، وحق اتخاذ القرار وتسيير شؤون الأسرة في كافة النواحي لتحملها كل المسؤوليات داخل الأسرة وخارجها وتدخلها في كل المسائل التي تعنى بتنظيم أسرتها، مثل الولاية في الزواج، تعدد الزوجات، الزواج، الطلاق، لذا لم تعد السلطة الأبوية بما تحمله من قيم ثقافية واجتماعية غاية في حد ذاتها: " فازدياد سلطة الأم في الحياة اليومية للأسرة يعتبر تلاشيا للثقافة الأبوية وتبديدا في الأدوار' [5]، وموازاة مع بناء الأسرة المتغيرة، زاد من اهتمام الأفراد بكل ما هو جديد ومعاصر " فالفرد مازال يعيش تحت الضغط بين الظروف السوسيولوجية للفردانية والأسرة النواتية، أين يمكنه الحصول على أجر وسكن

مستقل في الوسط الحضري، وبين خياله الاجتماعي المطبوع بالثقافة الأبوية والتعصب للنسب"[6].

وكل ما هو عصري يفرض على الأفراد تخليهم عن بعض القيم والعادات البالية والموروثة مع تمسكهم بكل ما هو أصيل تماشيا مع كل ما هو جديد من التحولات الحاصلة في البناء الاجتماعي حيث: "تبرز أهمية التغيير الثقافي في عملية التنمية بمعناها الاجتماعي الواسع، الذي يضع إلى جانب المفهوم الاقتصادي، الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية، وهي الطاقات المحركة لقوى التغيير إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافي إلى الأدوار والوظائف "[7]، من كل هذا اتسعت أبعاده إلى أشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية التي استطاع من خلالها أن يكون أداة فعالة للتطور والتقدم في المجتمع.

2. تغير حجم الأسرة وتغير وظائفها

1.2.تغير حجم الأسرة

إن نسبة كبيرة من الأسرة الجزائرية كانت تأخذ طابع عائلة ممتدة وفي الوقت الحالي، أصبحت تميل إلى صغر حجمها وتحديد عدد أطفالها[8].

ويمكن تحديد أهم أسباب هذا التغير فيما يلي:

أ. تحول اعتماد الأسرة في دخلها الاقتصادي للأولاد، حيث لم يعد الطفل في الوقت الحاضر، مصدرا للدخل كما كان في المجتمع الزراعي، وإنما أصبح عبئا على والديه.

ب. ارتفاع الأسعار وثبات مصادر الدخل، دفع كل أسرة للتفكير إما نظريا أو عمليا في تحديد عدد أولادها، حتى تتمكن من الإنفاق عليهم.

ج. رغبة كل أسرة في المحافظة على مستوى معيشة مرتفع، وخاصة في الفئات الحضرية إضافة إلى الرغبة في توفير أسباب الرعاية الصحية والتعليم والملبس والغذاء، لأطفالها مما يدفعها لتحديد عدد الأطفال.

د. إضافة إلى دور وسائل الإعلام، التي جعلت من موضوع تنظيم الأسرة، يحتل أهمية بين أفراد المجتمع.

ه. مما ساعد على انتشار الشكل النووي في الأوساط الحضرية واستقلال الأبناء في السكن بعد الزواج إلا في حالات قليلة مثل أزمة السكن أو ضعف الدخل الاقتصادي للزوجان، لكن متى أتيحت فرصة الاستقلال عن الأهل فإنهما يفعلان ذلك دون تردد، في حين، لا ترحب العائلة الريفية، بانفصال الابن بعد زواجه ليكون أسرة شخصية مستقلة، لأنه المسئول عن والديه في كبرهما وخاصة مسؤولياته في إعالة أمه في حالة وفاة الأب.

و. وأصبحت هذه الأسر، تفضل إنجاب عدد معين من الأطفال، حيث يتناقص عددهم في الأسرة كلما تدرجنا من الأسرة الريفية إلى الأسرة الحضرية.

ي. وهناك مظهر من مظاهر التغير في حجم الأسرة، وهو أنه كلما ارتفع الدخل، نقص عدد الأطفال، والعكس صحيح، فالمظهر الأول يعتبر ميزة الأسرة الحضرية، أما الثاني فهو يعكس لنا اعتقاد الفلاحين والأسر الريفية بأن تحديد عدد الأطفال، تدخل في مشيئة الله، لأن الإنفاق على الطفل في هذه الأسر لا يقام له وزن كبير، كما أن كثيرا من هذه الأسر، تدفع أطفالها للعمل في سن مبكرة حيث' يتكفل الطفل بنفقاته كما أن هذه الفئات، لا تعطي أهمية كبيرة لمسألة تعليم أطفالها، كما هو الحال في الأسر الحضرية ويمكن إرجاع الاختلافات بين الأسر الريفية والأسر الحضرية، حول مسألة تحديد حجم الأسرة إلى اختلافات ثقافية هامة راجعة إلى اختلاف درجة التعليم والمهنة والمستوى الاجتماعي، والمناخ الثقافي الذي تعيشه كل أسرة[9].

2.2.تغير وظائف الأسرة

كانت الأسرة الجزائرية تتحمل كل مسؤوليات الحياة والعمل، غير أنه تحت تأثير عمليات التحضر ضاقت وظائف الأسرة الجزائرية وظهرت مؤسسات جديدة حلت محلها وأصبحت تتولى الإشراف على كثير من الشؤون الاقتصادية[10].

3. تغير السلطة الأسرية والمراكز والأدوار الأسرية

1.3.تغير السلطة الأسرية

هناك مظاهر تدل على التغير الذي أصاب سلطة الأب الأسرية، نجد مشاركته لزوجته في اتخاذ القرارات والمناقشات، وكذلك الاتجاه الديمقراطي الذي يزداد في الوقت الحاضر، داخل الأسرة خصوصا بارتفاع المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجة.

فالسلطة الأسرية تختلف باختلاف الأنماط الأسرية ففي الأسرة الممتدة تكون السلطة مركزة في يد كبير العائلة بما فيها السلطة الخاصة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية وأحيانا المنزلية كذلك، لأن السلطة النهائية في شؤون المنزل، تعود لكبيرة العائلة سواء كانت الجدة أو الأم[11]. وتستمد المرأة سلطتها من طبيعة المسائل التي تشرف عليها، وهي معتمدة في نهاية الأمر، على سلطة الرجل وتقتصر سلطتها على المسائل المتعلقة بشؤون البيت وتربية الأطفال، والإشراف على تدريب البنات، حتى يتم زواجهن، وترتبط السلطة في العائلة التقليدية حيث إذا تقدم الأب في السن، فإنه يضل صاحب السلطة شكليا لكنه يشرك معه اكبر أولاده فإذا مات الوالد يظل الابن الأكبر، صاحب السلطة، ولكنه يشرك والدته معه عن طريق المشورة[12]، لذلك يقوم رب العائلة بالإشراف على الشؤون الاجتماعية للعائلة، المتعلقة بضبط العلاقات بين أفراد الأسرة، وبين الأسر الأخرى، فهو مسئول عن تدريب الأولاد اجتماعيا ومراقبة سلوكهم الاجتماعي.

أما عن السلطة في الأسرة الممتدة، فقد طرأ عليها عدة تغيرات حيث تحولت الطاعة العمياء للأب إلى طاعة شكلية، لأن الأبناء استقلوا ماديا عن الأسرة الأم، فالابن لم يعد تابعا لأبيه من الناحية المادية فهو يعمل ومستقل اقتصاديا عن أبيه، وأصبح الابن لا يطيع أباه في كل الأمور، فالدور التقليدي للأب كصاحب السلطة المطلقة في الأسرة لم يعد هو نفس الدور في الوقت الحاضر، حيث اختفت سلطته التي كانت تتجسد في قدرة الآباء على أبنائهم، التابعة أساسا من تأثير العادات والتقاليد، وحل محلها نوع من التفاهم والاقتناع، خاصة بعد انتشار التعليم أمام أفراد الأسرة، فقد يحاول الابن المتعلم أن يناقش

أباه وحتى أن يناقش اختياره لزوجته، وكذلك الفتاة التي أصبحت تناقشه بكل حرية في الشخص المتقدم لها، ومحاولة ممارسة هذا الاختيار عن الطريق الشخصي.

على رغم من أن الأب، مازال هو رئيس الأسرة، إلا أن هذه الرئاسة لم تعد بنفس التسلط والدكتاتورية التي كانت عليها الأسرة التقليدية، حيث بدأ يسود الأسرة الحديثة جوا ديمقراطيا، وهذا بسبب الأفكار الجديدة التي دخلت المجتمع ، والتي صاحبت عمليات التصنيع، وانتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل...الخ.

فلدخول المرأة إلى مجال التعليم، أثر كبير في زيادة وعيها الاجتماعي وتغير مفهوم السلطة الأسرية، فلم يعد الأب هو صاحب السلطة المطلقة والأولى في الأسرة، بل أصبحت المرأة تشاركه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

2.3.تغير المراكز والأدوار الأسرية

في الماضي كانت العائلة التقليدية تقوم على تحديد واضح للأدوار في ظل نسق قيمي معين، بهدف حفاظها على تكاملها، حيث تعتمد على تحديد مراكز وأدوار أفرادها، على عاملين أساسيين هما: السن والجنس.

حسب الجنس، نظرا لاختلاف التكوين البيولوجي بين الذكر والأنثى، وينتج عن ذلك، اختلاف أدوار الذكور والإناث، كما تختلف باختلاف المجتمعات، إلا أننا نجد أن الأدوار المرتبطة مباشرة بالتكوين الفيزيولوجي، تتمتع بانتشار عالمي مثل: الحمل والولادة والرضاعة والعناية بالطفل...كلها مرتبطة بمركز المرأة في كل المجتمعات[13].

هذا بالنسبة لتقسيم المراكز حسب الجنس، أما تقسيم المراكز حسب متغير السن، فيتجلى في أن الفرد طوال حياته، يسند إليه أكثر من مركز واحد، ولا تقل عن ثلاثة هي: مركز الطفل، ومركز البالغ، ومركز الشيخ، وتختلف المجتمعات في تحديد العمر الذي ينتقل الفرد فيه من مركز إلى آخر[14].

إذن بالنسبة لمركز الشيخوخة، فإن أغلب المجتمعات الإنسانية، تضفي عليه مكانة عالية تستلزم الاحترام والتقدير، نظرا للخبرة الطويلة، التي يتمتع بها كبار السن، وأن نصائحهم وتوجيهاتهم، تكون صائبة في معظم الأحوال[15].

وفيما يلي توضيح كيفيات، توزيع مختلف المكانات، داخل العائلات الريفية حسب السن والجنس:

بالنسبة لجنس الذكور كما يلي:

حتى 30 سنة، يحتل الذكر في الغالب، مكانة الابن التابع للأب.

ابتداء من 30 سنة فما فوق، يحتل الذكر مكانة رئيس العائلة[16].

ابتداء من 75 سنة المكانة الوحيدة الأخرى المعتبرة، هي مكانة الأب مع بقاء مكانة رئيس العائلة، هي السائدة بنسبة 25 %.

بالنسبة لجنس الإناث فإنه:

من 25-29 سنة، فإن المكانة الغالبة، هي مكانة الزوجة، بنسبة حوالي 73 % وتبلغ أقصى درجاتها عند بلوغ الزوجة سن 40-44 سنة، ثم تنخفض في إطار ترمل الزوجة بين 75 سنة فأكثر، أما نسبة النساء اللواتي يبقين زوجات، فهي أقل من 20 % حيث تمثل النساء اللواتي يبقين بدون رئيس العائلة، الأغلبية بنسبة 55 % وتكن أمهات، وبالتالي تعيش مع أبنائهن.

وما بين 25- 65 سنة، تكون المرأة بالضرورة زوجة، وبعدها أما، أما مكانة رئيسة العائلة فتبدأ عند نهاية الإنجاب أو حياة الإخصاب، وتبلغ أقصاها عند السن 65-69 سنة، ثم تنخفض ببطء فبعد هذا السن، المرأة لا تعود قادرة على تحمل مسؤولية رئاسة العائلة لوحدها[17].

في سن الإنجاب تكون المرأة متزوجة، وتعيش مع الزوج الذي يكون هو رئيس العائلة، أما مكانة الزوجة فهي المكانة الثانية من حيث الأهمية، والموافقة للأدوار الكلاسيكية للمرأة في المجتمعات المسلمة[18].

فالمرأة في البنية العائلية التقليدية، تحتل مكانة ثانوية مقارنة بمكانة الرجل، والمرأة عليها التقيد بالاحتشام الذي يجب أن تتخذه أمام الرجال، وخاصة الغرباء من العائلة، إلا بعد إنجابها للأطفال، حيث تصبح أما وإكمالها لتربية أبنائها، وفي حالة إنجابها للذكور، فإنها تصبح تتمتع بمكانة معتبرة أكثر: كامرأة وأم في العائلة[19].

أما مكان الذكر في الأسرة الممتدة، فمكانة أعلى وأفضل من مكانة الأنثى، سواء في طفولته أو في كبره، حيث كانت السيادة للذكر باعتباره هو الذي يقوم بالعمل الشاق وهو العمل في الأرض، وقد كانت ولادة الذكر نثير البهجة ويستقبل خبر ولادته بالأعراس والزغاريد، أما الأنثى فكانت تنشر الذعر والأسف عند ولادتها، حيث تبدأ من تلك اللحظات، سلسلة لا تنتهي من التميزات لصالح الذكر.

وقد اكتسب الذكر هذه المكانة نظرا لكونه يحقق حلم الأب، وهو الخلود والاستمرار، لأنه يحمل أسمه واسم العائلة، وكذلك يحقق له الرجولة، فكل ولد يولد، هو حلقة تضاف إلى سلسلة البقاء، وهو أداة لتجديد وتكاثر الحلقات، فولادة الذكر تجعل الأب، يظهر بمظهر الرجولة.

وكنتيجة لهذه النظرة، فإن الجنس الآخر من النساء، أصبح يعتبر محدود الفعالية والفائدة، لذلك بقي أسير القيم والعادات الاجتماعية التي يقررها جنس الذكور[20].

ومن هذا المنطلق كان الأب يحظى بالطاعة والاحترام من طرف كل أعضاء عائلته نظرا لما يتمتع به من هيبة وله مبدئيا، السلطة المطلقة على أبنائه، لكنها سلطة واقعية تتميز بدور الأب المسئول عن أبناءه أمام الجماعة الاجتماعية[21].

كما أنه كان يملي أوامره وإرشاداته، دون أن يتوقع من أعضاء عائلته معارضته، مادام هو المسئول والمعيل الذي اكتسب خبرة من خلال تجاربه وكبر سنه، وهكذا فإن دور الأب كان يقوم أساسا على القيادة والأمر والتوجيه.

إن العائلة الريفية، تحافظ على كيانها وتكاملها من خلال توزيعها للأدوار على أفرادها حسب السن والجنس، فإنه لو حدث تعديل جوهري في هذه الأدوار نتيجة اختلاف الأبعاد والمسؤوليات وتغير النسق، فإن الأسرة قد تفقد وحدتها ويصيبها التفكك، ومما يساعد على حدوث ذلك التعديل، نذكر عوامل التغير الشقاقي والاجتماعي مثل التعليم وعمل المرأة حيث يؤدي ذلك إلى انتشار تناقض المراكز والدوار والتوقعات في الأسرة الحضرية، باعتبار الأسرة

الريفية، مازالت تمثل الأسرة التقليدية ومن أبرز مظاهر تناقض المراكز والأدوار في الأسرة في المدينة ما يلي:

1.2.3.تعدد الأدوار

وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العاملة، والتي تكون مسئولة عن بيت وأسرة في نفس الوقت، حيث تقوم بدور الأم والمشاركة في ميزانية الأسرة، ولهذا تنشأ مشتقات التكيف للأدوار المختلفة.

2.2.3.صراع الأدوار

يعترض الزوج وبشدة على أية سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في الوقت الذي يعتقد أنها جزءا من سلطته التقليدية، وخاصة إذا امتد الأمر إلى مناقشة حقوقه في السيادة على الأسرة[22]، فالعديد من المشاكل الأسرية الحالية، يمكن تحليلها عن طريق مفاهيم الصراع الناتجة عن توقعات أدوار الأزواج والزوجات، والآباء والأبناء مثل توقع الزوج من زوجته، أن تكون مطيعة له مثلما كانت والدته بالنسبة لأبيه، بينما تطمح هي إلى وظيفة أو نشاط اجتماعي، خارج المنزل، إلى جانب مكانة متساوية مع زوجها، بحيث لا يفرض سيطرته عليها.

وقد يؤدي كل ذلك إلى الطلاق والتفكك الأسري، الذي ارتفعت معدلاته في الوسط الحضري، ولعل ذلك راجع لزيادة حرية المرأة بدخولها لميدان العمل، وشعورها بالاستقلال الاقتصادي عن الزوج وبالتالي يمكنها الانفصال عنه، في حالة حدوث خلافات شديدة على أساس أنها قادرة على الإنفاق المادي على نفسها.

4.استقلالية الأبناء عن الآباء

أصبح الفرد الجزائري يتزوج وينفصل عن أسرته ويكون أسرة زوجية خاصة به، بينما في الأسرة الممتدة فإن الأسرتين تتدخلان معا، و"يسهل لأفراد معينين في الأسرة مراقبة الأفراد الآخرين، وملاحظة سلوكهم ومحاسبتهم على أي انحراف سلوكي أو خروجهم على القيم الاجتماعية التي تلتزم بها الأسرة[23].

فاستقلالية الأبناء عن الوالدين اقتصاديا مما ساعد على ظهور بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنسجها الأسرة الجديدة تلك العلاقات لم تعد مفروضة باسم مقتضيات تقليدية كالقرابة أو التواصل الأسري أو المساعدة المادية، بل تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص والميول الذاتي، لقد أصبحت فئة هامة من الشباب تبحث عن مسكنها الزوجي بعيدا عن مسكن والدي الزوج، وهذا يعبر عن وعي متزايد بمدى تأثير الأهل في حياة الأسرة الجديدة ورغبتها في تجنب مثل هذا التأثير في انتقائها مكان سكن لا يوفر فرص لقاء واحتكاك مستمرين بالأهل، فدرجة القرابة لم تعد كافية لتحديد التفاعل في الوسط الأسري لقد أخذت تنمو علاقات تفاعل خارج إطار الأسرة الكبيرة، مع الأصدقاء ومع زملاء العمل، وحتى عندما تنشأ الأسرة الجديدة علاقات لها مع أسر تربطها قرابة فإن تلك العلاقات لم تعد تأخذ الطابع الشكلي أي أنها من الأسرة الكبيرة، بل أخذت تكتسب الطابع الانتقائي "فالعلاقات بين هذه الأسر العائلية تتم لأنها يوجد فيما بينها سمات مشتركة وخصائص واحدة[24] وبهذا تفقد العلاقات والروابط الأسرية العائلية طابعها الإلزامي كضرورة.

فاستقلال الأبناء في مسكن خاص بهم في نفس الوقت لا تتسع فيه إمكانياتهم المادية والمعنوية إلا للوفاء بمتطلباتهم وعجزها عن تحمل أفراد آخرين حتى ولو كانوا الآباء أو الأجداد وهذا كان من شأنه إضعاف العلاقات بين الأجيال الشابة والأجيال المسنة والبعد إلى حد كبير عن التضامن والتكامل الاجتماعي بما يقلل من سلطة ووقوع الأبناء في صراع بين رغبتهم التقليدية في رعاية الآباء والأجداد في شيخوختهم وبين عجزهم المادي في تلبية هذه الرغبة سواء من حيث ضيق المسكن أو ضيق ذات اليد[25].

5.الأسرة الجزائرية وشبكة العلاقات الاجتماعية

1.5.العلاقات العائلية

تظهر العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة المتحولة أو المتغيرة، بناء على تغيير بعض مظاهر السلطة "بعد أن كانت السلطة داخل العائلة سلطة أبوية فإنها الآن آخذة باتجاه السلطة الديمقراطية المشتركة حيث يشارك الزوج والزوجة والأولاد في اتخاذ القرارات التي تهم العائلة وعلى ما يبدو فإن

المستوى الثقافي للزوجين له تأثير كبير على إسهام الزوجة في إدارة شؤون العائلة"[26].

أما اليوم في ظل انفصال الفرد عن العائلة الكبيرة فهو أكثر حرية من قبل في التعبير عن رغباته وإظهار ميوله وتحديد بعض المواقف الفردية التي تتصل بصالحه الخاص"[27].

لذلك كل هذا جعل ما هو تقليدي في تعارض مع ما هو عصري، لأن شخصية الفرد كانت تتغير في اتجاه الفردانية، حتى يصبح فرد فعال في مجتمعه، ويبين أنه كائن اجتماعي ويستطيع التأثير والتأثر المتبادل داخل الوحدتين، وكل هذا زاد من أهميته كفرد ، ومن حيث السلطة أصبح لا يخضع لعدة سلطات متدرجة حتى السلطة المركزية بل ضاق بمدى خضوعه وطبيعته، ومن حيث المظهر الجماعي للعمل والحياة أصبح عمل الفرد يتصل به مباشرا أو لصالحه الخاص، وحياته تتعلق به أكثر مما تتعلق بمجموعة أكبر، وعلى ذلك لم يعد نجاح الفرد أو فشله يتصل بسمعة العائلة ويدخل في نطاق مسؤولياتها، بل انه يرتد إليه مباشرة"[28].

كما تتخذ العلاقات الداخلية بين الأعضاء طابعا معينا، ويلاحظ بصفة عامة أن الأطفال يكونون في مراحل حياتهم الأولى أكثر حرية في التعبير عن رغباتهم وفي إظهار دوافعهم، وتظل حريتهم تقيد كلما كبروا في السن حتى تصبح الرغبات الفردية والتأكيد عليها مظهرا سيئا من مظاهر الشخصية"[29]، لهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين له المسموحات والممنوعات، واستمرار التأكيد على القيم الجمعية يجعل الشخصية تنصب في قالب يتميز بالجمود"[30].

لذلك كل تصرفات وسلوكيات الفرد، هي انعكاس مباشر لنموذج أسرته وما تحتويه من قيم وتقاليد، " وتبدو آثار هذا كله في العلاقات الداخلية بين الزوج والزوجة، وبينها وبين الأولاد بعضهم مع البعض، وتمتد هذه العلاقات إلى زوجات الأبناء وكل من يقيمون في (الدار)"[31].

2.5.العلاقة بين الوالدين والطفل

العلاقات والاتجاهات المشبعة بالحب والقبول والثقة، تساعد الطفل على أن ينمو ويحب غيره ويتقبل الآخرين ويثق فيهم، والاتجاهات السيئة والظروف غير

المناسبة مثل الحماية الزائدة أو الإهمال والتسلط تؤثر تأثيرا سيئا على النمو وعلى الصحة النفسية للطفل"[32].

يتأثر نمو الطفل وتطوره بنوع العلاقة القائمة بين الطفل ووالديه ، فالطفل الذي ينشأ في أسرة يسودها الحب والحنان ينمو نموا سويا، ويتمتع بشخصية تكيفية سوية، ويملك استعدادات يطور فيها مشاعر الحب للآخرين ، بينما ينشأ في أسرة تسلطية طفل عدواني غيور لان هذه الأسرة تأمر الطفل بكل ما تريد، وتملي عليه كل ما يقول. تتوقف هذه العلاقة بالدرجة الأولى على الأم، لأنها الشخص الأول الذي يقدم الخدمات للطفل في إشباع حاجاته الأساسية ولكونها الشخص الذي يقضي معظم وقته مع الطفل[33]. إن عملية إصغاء الطفل واستماعه لما يقول الوالدان عامل مهم في نوع العلاقة التي تسود الحياة الأسرية، لذلك يتوقف على الوالدان مهمة تنمية مهارة الإصغاء والاستماع لدى طفلهم، وذلك من خلال الإصغاء والاستماع إلى الطفل، الوضوح والصراحة بينهم، استخدام أساليب متعددة في التعامل مع الطفل، مشاركة الطفل اللعب، وتقديم النصح والإرشاد للطفل[34].

إذن تلعب الأسرة دورا أساسيا في إكساب الفرد قيم معينة، ثم تقوم الجماعات الثانوية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد في مسار حياته الاجتماعية بدور مكمل بحيث تتحدد للفرد قيم معينة يسير عليها، فالفرد يتخلى عن بعض القيم التي اكتسبها من أسرته ليتخذ محلها قيم أخرى تأثر بها في مؤسسة أخرى، لهذا المحيط الاجتماعي يؤثر في الإنسان تأثير واضح.

3.5.العلاقة بين الآباء والأبناء

مع كل التغيرات التي حصلت للأسرة في كل المجالات وفي ظل مشاركة الزوجين الأولاد في السلطة، حيث أصبحت تسير نحو الديمقراطية المشتركة، التي حققت للأبناء حق اتخاذ القرار، والرقي الحاصل في ثقافة الزوجين زادت صلة الأولاد بوالديهم المباشرين، وأصبح الوالد مثلا بالنسبة لابنه أبا بيولوجيا وسوسيولوجيا في نفس الوقت، ومع أن أهداف التدريب الاجتماعي لم تختلف كثيرا عن ذي قبل خصوصا في التأكيد على الاحترام وطاعة الوالدين، ولكبار السن عامة إلا أن قيم التربية وقيم السلوك التي تغرس في الأطفال تتغير وتحل محلها قيم تحمل طابع الفردية"[35].

فإذا أردنا أن نحصل على أسرة يسودها الاحترام المتبادل بين أفرادها فيجب توفر شروط من بينها عامل السن والجنس، بحيث على الإناث طاعة واحترام إخوانهم الذكور، فتزيد من قيمة وأهمية إخوانها عند زواج البنت، لأنها سوف تدخل في علاقات اجتماعية جديدة مع أسرة الزوج، وتزداد علاقة الاحترام والتقدير بين البنت وإخوانها الذكور عند زواجها لأنها تعتبرهم مركز حماية لها، فهم بمثابة السند لها إذا ما حصل خلاف بينها وبين زوجها أو أسرته، فتحمى بهم بعد زواجها، لتحضا بمركز محترم بين أسرة زوجها حتى لا يقلل من شأنها.

وهذا ما يحدث مع النساء اللواتي لم يتدخل أحد إخوانها أو يتخلى عنها أفراد أسرتها عند تعرضها لمشاكل أسرية (الزوجية)، وتحتاج لتدخل أحد أطراف أسرتها لأن غرضه يخلو من أية مصلحة شخصية لإعادة الاعتبار لها ولأولادها بعد الزواج، "لكن إذا تزوج الأبناء وعاشوا في شبه استقلال مع الأسرة أو انفصلوا عنها فإن نماذج الطاعة والاحترام تتغير، لأن الابن المتزوج في هذه الحالة يقع تحت تأثيرات متعددة من النسق القرابي الذي انتمى إليه عن طريق المصاهرة، ولهذا يحدث كثيرا أن يخرج الأصغر المتزوج على طاعة الأكبر، وقد يؤدي ذلك إلى خلاف ينتهي إلى القطيعة التامة"[36].

وعلى الآباء عدم التفرقة بين الجنسين من أبنائهم ، لان لهذه التفرقة أثار سلبية على الأبناء، كما إنها تزرع بينهم الحقد والكراهية، كما أن للمعاملة السيئة من طرف الآباء على أبنائهم سواء كان ذلك بالاهانة أو العنف يؤثر على نفسية الأبناء، ولهذه القسوة أثار سلبية على شخصية الأبناء، ما يجعلهم يعيشون صراعات داخلية قائمة على السخط واللوم على أوليائهم الذين لم يوفروا لهم الثقة والمحبة، ودائما يحاولون إرجاع هذه الاهانات لآبائهم متى سنحت الفرصة وهذا على عكس الأولياء الذين يوفرون لأبنائهم الطمأنينة والهدوء ليعيشوا حياة كريمة ملأها المحبة والسلام.

إن الأسرة اليوم تتجه شيئا فشيئا نحو التقليل من حجم الفوارق بين الجنسين في المعاملة، لأنه في أي أسرة الآن لم تعد تعطي أهمية كبيرة للولد أكثر من البنت، وهذا دلالة على مدى التغير الذي لحق بطريقة معاملة الآباء لأبنائهم.

4.5.العلاقة بين الزوجين

الأسرة المحيط الاجتماعي الأول الذي يتعامل معه الطفل وينمي قدراته الفكرية والنفسية، كما يكتسب فيها الخبرات الاجتماعية، وكيفية بناء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين عن طريق مشاركة أصدقائه وأفراد أسرته باللعب والحديث.

لهذا كلما كانت العلاقة بين الوالدين مترابطة ومنسجمة أدى هذا إلى جو اجتماعي يساعد على نمو متكامل للطفل ويخلق له شخصية قادرة على تحمل المسؤولية، إما للخلافات الموجودة بين الزوجين وللجو المضطرب داخل الأسرة دور في الاضطرابات النفسية للطفل، ما يؤدي إلى التأثير على شخصيته وحتى مستواه الدراسي، وما يجعله يقوم بسلوكات انحرافية كالانتقام من أبائه باستعمال العنف ضدهم.

ويؤثر استقلال الأسرة عن المسكن الكبير تأثيرا كبيرا في العلاقة بين الزوجين، فعلى الزوجة القيام بواجباتها الأسرية كالسابق ، كما عليها احترام وتقدير وطاعة زوجها إضافة إلى مضاعفة تعاون الزوجين مع بعضهم، كما لاحظنا حديثا ظهور اهتمام الزوج بزوجته كثيرا، كإعطائها الأهمية كفرد في العائلة بعكس ما كانت عليه في السابق، وأصبحت العلاقة بين الزوجين ترتبط بإظهار الحب والمودة والاحترام المتبادل بينهما لعدم تدخل الأهل في حياتهم الأسرية ، كل هذا دفع الزوج للحفاظ على بيته إذا حدث هناك خلاف بينه وبين زوجته والعكس أو بينها وبين أمه أو أحد أفراد أسرته ليعيش في هناء واستقرار.

وهذا ما أصبح اليوم ظاهرة معروفة عند كل المجتمع أن الأزواج أصبحوا يأخذون بآراء زوجاتهم، وهذا لا يمنع من وقوع خلافات بين الزوج وزوجته داخل الأسرة ، هذه الخلافات تؤدي بدورها إلى أن نسبة الطلاق في تزايد مستمر ، ولعل تعدد الزوجات فيما قبل كان يقلل من هذه النسبة ، بينما لا يميل الرجل الآن إلى الجمع بين أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد[37].

وهناك بعض الخلافات الأسرية بين الزوجين تصل إلى المحاكم فعلى الزوج إذا اختار الطلاق أن يعيل أبناءه بالنفقة، والقانون أعطى لكل واحد حقه فنجد في قانون الأسرة الجزائرية في المادة 79: يراعي القاضي في تقدير النفقة

حال الطرفين، وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم[38].

ويمكن للعلاقة بين الزوجين أن تكون أحسن إذا ما صبر كل واحد على الآخر، وعلى الزوجة أن لا تطلب أكثر مما يمكن أن يوفره لها الزوج، وإذا زادت طلباتها وهي تعرف أن زوجها غير قادر على ذلك الشيء فإنها تبحث عن المشاكل، وعلى المرأة الخلوقة المسلمة أن تحترم رأي زوجها وان تواسيه في أوقات الشدة ولا تزيد عليه أكثر مما هو عليه، وعلى الزوج كذلك إذا كان قادرا أن يوفر لزوجته ما تستحق لان المجتمع في تطور مستمر والمرأة بحاجة إلى عدة حاجات لمواكبة العصرنة، لكن طلباتها تكون على حد الواقع حتى تتمكن من بناء أسرة ملؤها الاحترام والتقدير بين الزوج والزوجة .

كما أن الزوج يفرض سيطرته على زوجته من خلال الأفعال التي يقوم بها اتجاهها والتي تكون في غالب الأحيان تصرفات وأقوال لإهانة الزوجة ، بينما على الزوجة الاهتمام به من خلال توفير له كل احتياجاته واحترامه وطاعته، وعليها أن تتقبل سلوكها دون معارضته، " وليس غريبا أن تهمل نفسها بعد الزواج والإنجاب وان تهمل حتى زوجها وعلاقتها به..... ويتحول إلى معيل ومسئول عن رزق العائلة ومدافع عنها "[39].

إن أهم ما يساعد على تنشئة الطفل من الناحية العاطفية تنشئة سليمة هو حسن العلاقة مع الوالدين حتى يشب في أمن واستقرار و ينال نصيبه من عاطفة الأبوين، لذا فإن عدم التوافق الذي ينشأ بين أفراد العائلة يخل بكيانها. وأخطر أشكال عدم التوافق في الأسرة يتمثل في الخصام بين الوالدين لأسباب مختلفة كتباين المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي بينهما أو كان يكون أحدهما حاد الطبع ومتقلب المزاج أو شديد الغيرة أو مدمنا على المخدرات...كما أن تعدد الزوجات يثير الخصام العائلي على نطاق واسع بسبب التنافس والحسد والبغضاء... وهذا ما يكون عاملا في إهمال الأبناء وعدم تلبية احتياجاتهم مما يجعلهم يفكرون في الهروب من المنزل فيتلقفهم الشارع مما يعرضهم في الأخير للانحراف والجنوح "[40].

كما أن للتغيرات الحاصلة في المجتمع برزت عنها قيم جديدة ، وهذا ما أدى إلى خلق صراع بين الأصالة والحداثة، لهذا الأسرة تبنت أفكار جديدة وقيم مخالفة

لأخلاقيات الأسرة الأم ، كما أن للشجارات التي تحدث بين الزوجين دور كبير في انحراف الأبناء من خلال العقد النفسية التي تصيب الأبناء داخل الأسرة لرأيتهم وسماعهم لألفاظ العنف داخل المؤسسة التي كانت تعد بمثابة المثال الأعلى بالنسبة للأفراد، وعند عدم تفاهم الزوجين فيحدث من ورائه التفكك الأسري بين أفراد الأسرة ولهذا تتولد للأبناء سلوكات عدوانية خاصة إلى اقرب الناس إليهم وهم الآباء، لإخراج المكبوتات التي تؤثر على حياتهم الطبيعية.

6. التعاون والصراع داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة

1.6.التعاون داخل الأسرة

قال الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)[41]، لذا يعد التعاون أهم ميزة تتسم بها الحياة الأسرية، بحيث كل أفراد الأسرة يتعاونون لتحقيق مصالح أسرتهم، لذلك لكل فرد في الأسرة وظيفة توكل له ليقوم بها لتحقيق أسرة متزنة.

ولكن عند رفض أحد أفراد الأسرة القيام بعمل ما داخل الأسرة وذلك لكبر سنه أو لزواجه أن ذلك العمل لا يناسبه لأنه غير كاف ماديا لوجود أولاد يقوم برعايتهم فيصبح هنا الصراع كل واحد متكل على الآخر، أو يقوم بمحاسبة أخوه الآخر لذلك يجب على رب الأسرة أو المسئول الكبير عليهم أن يتدخل، وهنا يقوم بإصلاح ما حدث ويرجع الأشياء إلى مجاريها، وفي ظل تعدد الوظائف وتعدد الأدوار والمراكز وأصبح كل فرد في الأسرة له عمل معين أو اشتغاله بوظيفة معينة، أصبح اختلاف في مظاهر التعاون الأسري، بعد أن كان التضامن أسريا يجمع بين جميع أفراد الأسرة الواحدة، وتقسيم المال أو الربح الذين يحصلون عليه بالتساوي كل واحد حسب سنه وجهده ومركزه في الأسرة، فإن اليوم باتجاه الفردانية فإنه أصبح كل فرد في الأسرة مسئول عن حاجياته وعن وضعه، فأصبح كل فرد يساهم في الأسرة حسب قدراته وإمكانياته المادية، فحجم هذه المساعدة تكون حسب أحوالهم المادية وظروفهم الاجتماعية وفي بعض الأحيان نادرا ما يجتمع أفراد الأسرة من أجل التعاون فيما بينهم ومساعدة أهاليهم، حتى إذا كان هذا الفرد يعيش مع أسرته أو مستقلا عنهم، ورغم توفر الإمكانيات وقدرته على مساعدة أسرته لتخطي أزمة ما.

2.6. الصراعات الأسرية

تعتبر الأسرة جماعة إلى حد كبير بالجماعات الأولية الاجتماعية من الخصائص بشكل الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل " وحدة وظيفية متكاملة" ومن ثم عندما تتوفر هذه الشروط يكون للأسرة تنظيم معين، أي يتم التعاون في عملية بناء اتجاهات منظمة يوافق عليها الأعضاء، وعندما يشترك أعضاء الأسرة في نفس التوقعات والأهداف، ويستطيعون العمل والتوافق معها، يستطيع أعضاء الأسرة بصفة عامة إشباع حاجاتهم اليومية[42].

وبالرغم من ذلك فقد يحدث أحيانا أن تظهر صعوبات تفوق التفاهم أو القيام بالأدوار سواء من داخل جماعة الأسرة أو من خارجها، وفي مثل هذه المواقف قد ينشأ صراع مؤقت بين توقعات أعضاء الأسرة المختلفين، أما إذا اتخذ هذا الصراع صفة الاستمرارية يؤثر في وحدة الأمة برمتها وكذلك يمكن أن تؤدي التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع الذي تعتبر الأسرة جزءا منه إلى تغيير في بناء الأسر، وعلى سبيل المثال قد يؤدي عدم توفر فرص العمل إلى بطالة رب الأسرة.

هذا يؤثر في اتجاهات وتوقعات أعضاء الأسرة في علاقتهم المتبادلة بين بعضهم البعض، كذلك يؤثر بدرجات مختلفة في شبكة العلاقات الأسرية بأكملها وفي علاقتها، وبالتالي في المجتمع الخارجي، وفي الحياة الزوجية، قد ينتحل عدد من العوامل ويؤدي إلى استقرار الحياة الأسرية والنجاح في الزواج، ومن جهة أخرى قد تؤثر العوامل بطريقة عكسية وينتج عنها الفشل واضطراب الحياة الزوجية، فتشابه خلفية الثقافة أو اختلافاتها التي يحملها كل من الزوج والزوجة وينقلها إلى الحياة الزوجية قد تؤدي إلى التوافق والتجانس أو تنتهي إلى الصراعات والخلافات[43]، كما يمكن أن يؤدي نمو الميول والقيم إلى تقوية الروابط والوحدة من خلال الاهتمامات المشتركة وإشباع الميول، أو قد تتجه نحو الخلافات والصراع.

3.6.الجو الأسري

لا تمثل الأسرة مجرد المكان الذي يستطيع الطفل أن يشارك نشاطاتها المختلفة، بل تمثل كذلك المكان الذي يتمتع فيه بالاستقرار والحصول على قدر هام من الراحة ويسمح له بتجديد طاقته واستعادة حيويته، والجهد الذي

يبذله الآباء وغيرهم من أعضاء الأسرة في توفير جو الهدوء، والاستقرار له أهمية بالغة في التخفيف والإقلال بما يشعر به الفرد من توترات خارجية.

والأسرة الجيدة هي التي توفر الاتزان الانفعالي المتبادل فيما بينها وكذلك مع الفرد، حيث يدرك كل عضو من أعضاء الأسرة علاقته المشروعة بكل عضو آخر، ويعرف بهذه العلاقة ويقدرها حق قدرها[44].

فالأسرة كوحدة قوية من العلاقات الاجتماعية، تحتل مركزا مرموقا في المجتمع، ولسوء الحظ لا توفر كافة الجو الملائم الذي يسمح بنمو الطفل، فعدم وجود أحد الآباء أو كليهما أو عدم تقدير أحد الزوجين للطرف الآخر، وتبادل الشجار أو المنازعات الدائمة والخبرة والتنافس بين الإخوة أو رفض الآباء لأطفالهم"[45]، إن لرفض الأبناء للنظام الصارم أو إفراط الآباء في التدليل والتساهل مع الأبناء من المواقف غير الملائمة التي قد تنشأ بها الأسرة حاليا، أي أنها تجدد الفرد من صفة المشروعية نحو النمو الاجتماعي.

4.6.التصدع الأسري

قال الرسول صلى الله عليه و سلم "كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " صدق رسول الله، هناك دراسات متعددة في العالم بينت بأن هناك علاقة متينة بين العائلة المتصدعة والانحراف: "ولكن في الجزائر ومن خلال هذه الدراسة يمكن تفسير عدم كون العائلة المتصدعة عاملا مهما في دفع الأحداث إلى الجنوح في الجزائر هو استمرار وجود العائلة الموسعة في المجتمع الجزائري وما تمنحه من تعاون ومساعدة لأفراد العائلة المنحلة وذلك حسب الصفات التي يدعو إليها ديننا الحنيف ، لكن هناك استثناءات في حالات الطلاق التي تحدث المناطق الحضرية فقد يشكل ذلك عاملا مساعدا على الانحراف أو الجنوح أو العنف"[46].

خاصة وأن الطلاق هو في تزايد في المجتمع الجزائري كما هو مشار إليه في كتاب :" مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري للسيدة مسعودة كمال" وبنسبة أكبر في المناطق الحضارية بسبب ما يشوبها من حياة الترف واللهو والتحرر من قيود الدين وقيود الجماعة، كما نقول أنه مهما كان تصدع الأسرة، فلا نعتقد للسبب ذاته أهمية في تفسير الجريمة بقدر ما تستند أهمية التفسير إلى

واقعة التصدع ذاتها، فتصدع يحول دون استقرار وثبات الحياة الأسرية اللازمة لنمو الفرد الموجود بداخلها نفسيا وعضويا[47].

ومع ذلك يجب أن ندرك أنّ هذا الرأي لا يمكن أن يتحرك على هذا الشكل الغامض ذلك أنّ التصدع قد يكون أحيانا مراعاة للتمسك، والتلاحم والتكافل بين بقية أعضاء الأسرة ومانعا من استقرار علاقات أسرية فاسدة هي بذاتها عوامل مهيأة للانحراف، ومن هنا علينا التطرق إلى نقطة هامة تكمن في شخصية الطفل ثم المراهق ثم الشباب المتمثلة في الخوف والرجاء، فإنّ النفس البشرية بطبيعتها لا تخاف وترجو هذا ركب في فطرتها، يولد الطفل وفيه هذان الاستعدادات متجاورين يخاف الظلمة، ويخاف الوحدة ويخاف السقوط ويخاف الاصطدام ويخاف المناظر التي لم يألفها والأشخاص الذين يألفهم ويرجو الأمان والراحة والدفء والاستقرار في أحضان أسرته وينمو الطفل المراهق، الشباب وينمو معه هذان الخطان المتقابلان وتنوع المخاوف و يتنوع الرجاء وعندما يحدث وأن يقع هذا الطفل المراهق الشاب في إحدى هذه المخاوف ومن أهمها تصدع الأسرة، العائلة عن طريق الهجر أو الطلاق أو التفريق أو الوفاة لعائلها فإنّه يسقط في الإجرام ويسلك طريق الانحراف[48].

وهذا ما تم رؤيته أنّ الأبناء الذين يعيشون تحت سيطرة الأم فقط ينشأ أطفال غير أسوياء حيث تمكن من ملاحظة ذلك من خلال بعض الأسر فإما أن تقوم الأم بتوجيه أبنائها للإجرام كطريق سهل لجمع الثروة وإما أنّ الأم لن تتمكن من متابعة أبنائها فيصبحوا مجرمين بدءا من مراحل الطفولة والمراهقة ولذلك يسود الاعتقاد الذي مفاده بأنّ تغير ظروف الأسرة نتيجة لوفاة عائلها أو الهجرة أو التفريق أو الطلاق هو سبب هام في إجرام الأبناء وهذا الاعتقاد نجده عند القبائل المتخلفة يعبر المثل القبائلي القائل "إذا مات العجوز فسد بيضه" بالرغم من أنّ هذا المثل بسيط إلاّ أنّ له مدلول اجتماعي يعكس لنا أهمية الرعاية والمتابعة الاجتماعية من خلال الأب والأم، فيما أنّ الإنجاب لن يتم إلاّ بفضل الرجل والمرأة معا، فالرعاية لن تتم على أحسن وجه دون الرجل والمرأة معا، وتدل الإحصائيات على انتشار التصدع العائلي بدرجة كبيرة بين المجرمين وخاصة الإناث منهم ويعود هذا التصدع غالبا بسبب الطلاق أو الهجر أكثر منه تأثير التصدع الذي يرجع إلى الوفاة[49].

رغم أنّ هناك محاولة من بعض الأفراد الذين أوجدتهم الظروف في تصدع عائلي محتوم، للتغلب على هذا الإحباط وذلك بتوفر القدرة الجسمية والعقلية والنفسية للصمود على الشدائد والأزمات دون إسراف في العدوان والتهور أو النكوص أو استدرار العطف أو الرثا للذات[50].

ومن هنا يبرز لنا بوضوح مدى تأثير التماسك العائلي على توجيه سلوك الفرد وتكوين شخصيته فكلما كان هناك التحام واتصال وتضامن وتماسك عائلي بالمعنى الحقيقي للكلمة وللعملية تقلصت نسبة الإجرام، ولكن كلما حدث نوع من الانفصال والتنافر في هذه العلاقات العائلية ظهر نوع أو شكل من السلوك الإجرامي في المجتمع[51].

5.6.صراع الأدوار

الزوج يعترض بشدة على أية سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في الوقت الذي يعتقد أنها جزءا من سلطته التقليدية، وخاصة إذا امتد الأمر إلى مناقشة حقوقه في السيادة على الأسرة[52]، فالمشاكل الأسرية الحالية، يمكن تفسيرها من خلال مفاهيم الصراع الحاصلة عن توقعات أدوار الآباء والأبناء، مثل أي يتوقع الأب من أبنائه، أن يكونوا مطيعين له مثلما كان هو يطيع أبيه، بينما يطمح هم إلى وظيفة أو نشاط اجتماعي خارج المنزل، إلى جانب مكانة متساوية مع الآباء، بحيث لا يفرض الأب سيطرته عليهم.

وقد يؤدي كل ذلك إلى ظهور صراعات داخل الأسرة، والتي أدت إلى ظهور العنف ضد الآباء من طرف الأبناء وهي في تزايد مستمر خاصة في الوسط الحضري، ولعل ذلك راجع لزيادة حرية الأبناء لاستقلالهم المادي عن الأسرة ودخولهم عالم الشغل بعيدين عن أملاك العائلة، وشعورهم بالاستقلال الاقتصادي عن أبائهم وبالتالي يمكنها القيام بأي شيء حتى بالابتعاد عن الأسرة، في حالة حدوث خلافات شديدة على أساس أنهم قادرين على الإنفاق المادي على أنفسهم، أو استعمالهم العنف ضد آبائهم إذا كانوا في صحة لا تسمح لهم بأحداث صراعات داخل الأسرة وهنا يتغير دور الأب من صاحب السلطة إلى التابع للأبناء.

خاتمة:

على الرغم من كل الجهود التي يقوم بها المجتمع لحماية الأسرة من التصدعات إلا أنها معرضة لعدة تغيرات تحدث في غالب الأحيان خلل بتكوينها وبنائها، ومازالت الأسرة تحارب كل هجمات تطالها وذلك عن طريق التربية الصحيحة لأفرادها خاصة الطفل، بالإضافة الى الجهود التي يقوم بها المجتمع في هذا الشأن، ومثال على ذلك التوعية التي تبثها القنوات السمعية والبصرية ووسائل التواصل الاجتماعي لحماية أفراد المجتمع من الإنحراف، بالإضافة الى الجمعيات الخاصة بحقوق الأسرة لها دور فعال في المساهمة في إستقرار الأسرة.

قائمة الهوامش:

[1] Abdelwahad, Bouhdiba. quêtes sociologique, continuités et rupture au Maghreb. Paris : collection Ed Cérès, 1996, p. 103.

[2] محمد، السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري. ط01. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 43.

[3] Op. cit. p.102.

[4] Houari, Addi. les mutations de la société Algérienne , famille, et lieu social, dans l'Algérie contemporaine. Paris : Ed Découverte, 1999, p. 13.

[5] Houari, Addie. Op. cit. p. 18.

[6] ibid. p. 13.

[7] محمد، السويدي. مرجع سابق، ص42.

[8] نفس المرجع، ص 40.

[9] . سناء، الخولي. مرجع سابق، ص ص (239- 241).

[10] . ذهبية، أوموسى. مرجع سابق، ص 108.

[11] . زهير، حطب. تطور بني الأسرة العربية، الجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. ط1. لبنان: معهد الإنماء العربي، 1976، ص 178.

[12] . محمد، عاطف غيث. التغير الاجتماعي في المجتمع القروي. مرجع سابق، ص ص (115-116).

[13] . عاطف، وصفي. الأنثروبولوجية الثقافية. ط01. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص153.

[14] . صبيحة، بوخذوني. "التغير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية". رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر، 2001، ص 56.

[15] . عاطف، وصفي. الأنتروبولوجية الثقافية. مرجع سابق، ص 154.

[16] Ali Kouaouci. Familles Femmes, et contraceptions. Alger :CENEAP-FNUAP .1992 . P.195.

[17] -صبيحة، بوخدوني. نفس المرجع، ص 57.

[18] نفس المرجع السابق، ص57.

[19] -نفس المرجع السابق، ص 58.

[20] -نفس المرجع ، ص 58.

[21] مصطفى، بوتفنوشت. مرجع سابق، ص 66.

[22] محمد، عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. مرجع سابق، ص ص (165-166).

[23] مسعودة، كسال. مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. ط01. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 22.

[24] إحسان، محمد الحسن. مدخل إلى علم الاجتماع. مرجع سابق، ص 249.

[25] صبيحة، بوخدوني. مرجع سابق، ص 145.

[26] محمد، عبد الهادي دكلة وآخرون. المجتمع الريفي. ط01. جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1979، ص194.

[27] محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. مرجع سابق، ص 156.

[28] المرجع السابق، ص156.

[29] نفس المرجع، ص157.

[30] نفس المرجع، ص118.

[31] نفس المرجع، ص 118.

[32] إبراهيم، عثمان. بسيكولوجية التغيير والتحديد في بناء العقل العربي.مرجع سابق، ص 203.

[33] نخبة من المتخصصين. علم الاجتماع الأسري. ط01. القاهرة :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص270.

[34] جورج، توما ألخوري. سيكولوجية الأسرة. ط01. بيروت: دار الجيل ، 1988، ص78.

[35] محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. مرجع سابق، ص159.

[36] نفس المرجع، ص159.

[37] المرجع السابق، ص159.

[38] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون الأسرة الجزائري. المادة79، ص 19.

[39] حليم ، بركات . المجتمع العربي المعاصر . ط02. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص176.

[40] أكرم، نشأت حسن . الأنثروبولوجيا الجنائية. ط01. القاهرة: دار الشروق للطباعة والنشر، 2002، ص120.

[41] سورة المائدة، الآية 02.

[42] نعيم، الرفاعي. الأسرة والطفولة. ط01. بيروت: دار النهضة العربية، ب س، ص 48.

[43] مصطفى، الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي. ط01. بيروت: دار النهضة العربية، بيروت، ص 58.

[44] محمود، حسن. الأسرة ومشكلاتها. مرجع سابق، ص 242.

[45] عبد العزيز، القهوجي. أسس الصحة النفسية. ط01. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1975، ص 203.

[46] علي، مانع. عوامل جنوح الأحداث في الجزائر. ط01. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س، 1997، ص44.

[47] يسر، أنور علي وأمال عبد الرحمن. علم الإجرام. ط02. القاهرة: دار النهضة العربية، 1971، ص288.

[48] محمد، قطب. منهج التربية في الإسلام. ط01. بيروت: دار الشروق، ب س، ص 110.

[49] عمر، السعيد رمضان. دروس في علم الإجرام. ط01. بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص101.

[50] عبد الرحمن، الوافي. في سيكولوجية الفرد والمجتمع. ط01. الجزائر: دار هومة ، ب س، ص 02.

[51] سيد أحمد، نقاز. دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 51.

[52] محمد، عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. ط01. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1967، ص ص 165-166.

قائمة المراجع:

1-أكرم، نشأت حسن، (2002)، الأنثروبولوجيا الجنائية، ط01، القاهرة، دار الشروق للطباعة والنشر.
2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الأسرة الجزائري، المادة 79.
3-جورج، توما ألخوري، (1988)، سيكولوجية الأسرة، ط01، بيروت، دار الجيل.
4-حليم ، بركات، (1985)، المجتمع العربي المعاصر، ط02، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
5-زهير، حطب، (1976)، تطور بني الأسرة العربية، الجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط1، لبنان، معهد الإنماء العربي.
6-صبيحة، بوخذوني، (2001)، "التغير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
7-عاطف، وصفي، (1971)، الأنثروبولوجية الثقافية، ط01، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
8-عبد الرحمن، الوافي، في سيكولوجية الفرد والمجتمع، ط01، الجزائر، دار هومة، ب س.
9-عبد العزيز، القهوجي، (1975)، أسس الصحة النفسية، ط01، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
10-علي، مانع، (1997)، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ط01، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
11-عمر، السعيد رمضان، (1972)، دروس في علم الإجرام، ط01، بيروت، دار النهضة العربية.
12-محمد، السويدي، (1990)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، ط01، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
13-محمد، عاطف غيث، (1967)، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، ط01، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
14-محمد، عبد الهادي دكلة وآخرون، (1979)، المجتمع الريفي، ط01، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
15-محمد، قطب، منهج التربية في الإسلام، ط01، بيروت، دار الشروق.

16-مسعودة، كسال، (1986)، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ط01، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
17-مصطفى، الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط01، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت.
18-نخبة من المتخصصين، (2008)، علم الاجتماع الأسري، ط01، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
19-نعيم، الرفاعي، الأسرة والطفولة، ط01، بيروت، دار النهضة العربية.
20-يسر، أنور علي وأمال عبد الرحمن، (1971)، علم الإجرام، ط02، القاهرة، دار النهضة العربية.
1-Abdelwahad, Bouhdiba. (1996), quêtes sociologique, continuités et rupture au Maghreb. Paris : collection Ed Cérès.
2-Ali Kouaouci. (1992), Familles Femmes, et contraceptions. Alger : CENEAP-FNUAP.
3-Houari, Addi. (1999), les mutations de la société Algérienne, famille, et lieu social, dans l'Algérie contemporaine. Paris : Ed Découverte.